



## ➤ الجمهورية – الاثنين 08.01.2018

- النفط يستقر بدعم انخفاض الحفارات الأميركية

### التفاصيل:

#### **النفط يستقر بدعم انخفاض الحفارات الأميركية**

استقرت أسعار النفط اليوم وتماسكت عند مستوى أقل قليلا من أعلى مستوى في نحو ثلاث سنوات الذي سجلته الأسبوع الماضي، مدعومة بتراجع طفيف في عدد منصات الحفر الأميركية. وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 61.50 دولار للبرميل، بزيادة ستة سنتات عن سعر التسوية السابقة. وبلغ الخام الأسبوع الماضي 62.21 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ أيار 2015. وسجل مزيج برنت الخام في العقود الآجلة 67.66 دولارا للبرميل بزيادة أربعة سنتات عن سعر آخر إغلاق. وسجل برنت 68.27 دولار للبرميل الأسبوع الماضي وهو الأعلى منذ أيار 2015. وقال متعاملون إن المكاسب ترجع إلى انخفاض طفيف في عدد منصات الحفر بالولايات المتحدة إذ نزلت بواقع خمسة حفارات في الأسبوع المنتهي في الخامس من كانون الثاني إلى 742 حفارا بحسب بيانات شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية. وبالرغم من ذلك، من المتوقع أن يتخطى الإنتاج الأميركي عشرة ملايين برميل يوميا قريبا جدا بفضل زيادة إنتاج شركات التنقيب عن النفط الصخري. وروسيا والسعودية هما الدولتان الوحيدتان اللتان يتجاوز إنتاجهما هذا المستوى.

## ➤ الديار – الاثنين 08.01.2018

- العراق يعلن الاتفاق مع شركة أورين الأميركية لاستثمار الغاز

### التفاصيل:

#### **العراق يعلن الاتفاق مع شركة أورين الأميركية لاستثمار الغاز**

أعلن وزير النفط العراقي، جبار اللعبي، عن التوصل إلى اتفاق مع شركة أورين الأميركية لاستثمار الغاز المصاحب للعمليات النفطية في حقل بن عمر في محافظة البصرة. القاهرة- سيوتنيك. وقال اللعبي، في بيان اليوم "إن جهود الوزارة في الاستثمار الأمثل للثروة الغازية قد أثمرت عن التوصل إلى اتفاق مبدئي لاستثمار الغاز في حقل بن عمر في محافظة البصرة". وتوقع الوزير التوقيع على مذكرة التفاهم خلال الأيام القليلة القادمة "بين الشركة المستثمرة وشركة نفط البصرة".

وبحسب البيان فإنّ حقل "نهر بن عمر" يعد من الحقول الواعدة في جنوب العراق ويبلغ إنتاجه من النفط الخام أكثر من 40 ألف برميل باليوم و25 مليون قدم مكعب قياسي باليوم من الغاز الخام.

### ➤ الشرق الاوسط – الاثنين 08.01.2018

- روسيا عاشت {عاماً قياسياً} للنفط والغاز... وتتوسع مع الصين في 2018
- الإنتاج الأميركي يزيح أسعار النفط عن الذروة

### التفاصيل:

#### **روسيا عاشت {عاماً قياسياً} للنفط والغاز... وتتوسع مع الصين في 2018**

توغلت في آسيا بالأنابيب... وتواجه تحديات مع الجيران في أوروبا إنتاج الغاز الطبيعي الروسي قفز بنحو 7.9 في المائة خلال 2017 يجب أن يكون منتجو النفط والغاز الروس سعداء في 2017، ويجب ألا يكون عام 2018 أقل سعادة بالنسبة لهم؛ فلقد شهد العام الماضي مستويات قياسية في كل شيء، من إنتاج النفط والغاز الطبيعي إلى صادرات الغاز إلى أوروبا، السوق الأهم بالنسبة للغاز الروسي. ولم تقف نجاحات الروس على هذا الحد؛ إذ تسعى البلاد لأن تصبح لاعباً أكبر في سوق الغاز الطبيعي المسال. وتسعى إلى تصدير المزيد من النفط الخام والغاز إلى الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم حالياً. وفيما يلي أبرز الأحداث المتعلقة بقطاع النفط والغاز الروسي:

مزيد من الأنابيب إلى الصين  
إن أبرز الأمور في قطاع الطاقة حالياً بين روسيا والصين سببه التقارب الروسي – الصيني، الذي أسفر عن المزيد من خطوط الأنابيب بينهما، والمزيد من صادرات النفط الخام؛ مما جعل السعودية تتراجع لصالح روسيا عن صدارة المصدرين إلى الصين.  
ومع أول أيام العام الجديد 2018، افتتح البلدان خط أنابيب ثانياً لخام «إسبو»، سيساهم في مضاعفة الطاقة التصديرية من روسيا لتصل إلى 600 ألف برميل يومياً هذا العام مع الأنابيب الجديدة. وسيساعد تطور شبكة خام «إسبو» على زيادة صادرات روسيا في آسيا، حيث يمد الخط الصين مباشرة بالنفط من شرق روسيا، إضافة إلى خط مباشر إلى ميناء كوزمينو الروسي لتصدير خام «إسبو» عبر السفن إلى باقي آسيا.  
وصدر الروس 54 مليون طن متري من يناير (كانون الثاني) إلى نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2017 إلى الصين، بزيادة 15.5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها في 2016. وتظل السعودية التي تعد أكثر الدول التزاماً باتفاق خفض الإنتاج العالمي في المرتبة الثانية، بعد أن نمت واردات الصين من النفط السعودي هذا العام بنحو 0.1 في المائة.

صادرات قياسية من الغاز إلى أوروبا  
قال اليكسي ميلر، رئيس شركة «غازبروم» الروسية في بيان الأربعاء الماضي: «إن صادرات روسيا من الغاز إلى أوروبا وتركيا زادت بنسبة 8.1 في المائة إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ 193.9 مليار متر مكعب في 2017، على الرغم من جهود الاتحاد الأوروبي لخفض الاعتماد على الطاقة الروسية.»  
وتحت قيادة ميلر، وهو حليف مقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تورد «غازبروم» أكثر من

ثلث كميات الغاز التي يحتاج إليها الاتحاد الأوروبي. لكن المفاوضات الأوروبية دعت الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تقليص الاعتماد على الطاقة الروسية، بعد أن ضمت موسكو شبه جزيرة القرم في عام 2014 من أوكرانيا، ووسط خلاف بشأن تسليمات الغاز بين كييف وموسكو شهد تقليص «غازبروم» للإمدادات.

وقالت «غازبروم»: إن تسليمات الغاز لألمانيا، أكبر زبائنها، قفزت 7.1 في المائة إلى 53.4 مليار متر مكعب العام الماضي، وهو مستوى قياسي مرتفع. وللمساعدة في ضمان حصة سوقية، وافقت «غازبروم» على صفقات سعريّة مع زبائن كبار، ورضخت لقواعد الاتحاد الأوروبي التي كانت تستهين بها يوماً ما... لكن هذا لا يعني أن روسيا لا تواجه مصاعب وتحديات للنمو في السوق الأوروبية. إذ رفضت ليتوانيا تجديد عقدها في 2015، وهي الدولة التي بدأت استيراد الغاز الطبيعي المسال من النرويج في 2014، وأصبحت أول دول الاتحاد السوفيياتي السابق التي تشتري الغاز الطبيعي الأميركي في أغسطس (آب). ويقول محللون: إن «غازبروم» تواجه المزيد من المشكلات، حيث ينتهي أجل عقودها الكبيرة طويلة الأجل خلال الفترة بين 2021 و2035. وقالت بولندا، وهي من بين زبائن الغاز الروسي منذ العام 1944، إنها من المحتمل ألا تجدد عقدها عندما ينتهي في 2022.

إنتاج قياسي من الغاز ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الروسي لأعلى مستوى على الإطلاق خلال العام الماضي بدعم زيادة الصادرات إلى أوروبا، إضافة إلى الطلب المحلي المتزايد. وأظهرت بيانات حكومية في روسيا، الثلاثاء الماضي، أن إنتاج الغاز الطبيعي الروسي قفز بنحو 7.9 في المائة خلال عام 2017، ليصل إلى 690.5 مليار متر مكعب (24.4 تريليون قدم مكعب)، ليتجاوز المستوى القياسي المسجل في عام 2011، نقلاً عن شبكة «بلومبيرغ» الأميركية. وتلقى إنتاج الغاز الطبيعي الروسي دفعة قوية من خط أنابيب للمشروعات، بما في ذلك خطط للتوسع في الصين ومحطات الغاز الطبيعي المسال الجديدة.

إنتاج قياسي من النفط واصل إنتاج روسيا من النفط نموه في 2017؛ إذ بلغ متوسطه اليومي 10.98 مليون برميل يومياً، مسجلاً أعلى مستوياته في 30 عاماً، على رغم أن وتيرة النمو تباطأت عن 2016؛ نظراً لمشاركة البلاد في اتفاق عالمي لخفض الإمدادات تقوده منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). واتفقت «أوبك» ومنتجون كبار آخرون على خفض إمداداتهم المجمعّة بنحو 1.8 مليون برميل يومياً من بداية 2017 لدعم الأسعار. وقالت روسيا، إنها ستخفض إنتاجها بنحو 300 ألف برميل يومياً من أعلى مستوى شهري في 30 عاماً عند 11.247 مليون برميل يومياً، الذي سجلته في أكتوبر (تشرين الأول) 2016، وحققت الخفض المستهدف بحلول الربع الثاني. واتفقت «أوبك» وروسيا على تمديد الخفض حتى نهاية 2018.

وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك: «إن من المتوقع أن يبقى إنتاج النفط في 2018 عند 547 مليون طن إذا استمر الخفض حتى نهاية العام، بموجب الاتفاق.»

**الإنتاج الأميركي يزيح أسعار النفط عن الذروة**  
شركات الطاقة في الولايات المتحدة خفضت عدد الحفارات الأسبوع الماضي

تراجعت أسعار النفط مع ختام تعاملات يوم الجمعة عن أعلى مستوياتها منذ ربيع 2015، حيث أدى الارتفاع الكبير في الإنتاج الأميركي إلى معادلة زيادة بلغت عشرة في المائة فوق المستويات المتدنية المسجلة في ديسمبر (كانون الأول)، بفعل تقلص الإمدادات والتوترات السياسية في إيران.

وانتهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة 45 سنتاً، أو ما يعادل 0.7 في المائة، لتبلغ عند التسوية 67.62 دولار للبرميل بعد أن كانت سجلت في الجلسة السابقة أعلى سعر منذ مايو (أيار) 2015 عند 68.27 دولار. كما هبطت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 57 سنتاً، أو 0.92 في المائة، إلى 61.44 دولار للبرميل. وفي الجلسة السابقة سجل الخام الأميركي 62.21 دولار، وهو أقوى سعر منذ مايو 2015. وقال تجار إن تزايد إنتاج النفط الأميركي، وتراجع الطلب على المنتجات المكررة كان له تأثير سلبي على السوق في جلسة يوم الجمعة. وأضافوا أن التوترات السياسية في إيران، ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، كانت دفعت الأسعار إلى الارتفاع. لكن إنتاج الخام في إيران لم يتأثر بالاضطرابات، في الوقت الذي من المتوقع فيه أن يكسر الإنتاج الأميركي حاجز 10 ملايين برميل يومياً، وهو مستوى قريب من مستويات إنتاج كل من روسيا والسعودية، وهو ما يثير شكوكاً حول استمرارية صعود الأسعار. وأشارت بيانات صادرة مساء أول من أمس إلى أن صادرات النفط الخام الأميركية في نوفمبر (تشرين الثاني) بلغت 1.53 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 1.73 مليون برميل يومياً في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

وبحسب بيانات للتجارة الخارجية من مكتب تعداد الولايات المتحدة، فقد ذهبت الصادرات إلى 15 دولة، من بينها كندا التي بلغت الصادرات إليها نحو 401 ألف برميل يومياً، والصين نحو 333 ألف برميل يومياً، والمملكة المتحدة نحو 215 ألف برميل يومياً. ومن بين الصادرات إلى آسيا، تضاغت تقريباً الشحنات لتايوان إلى 69 ألف برميل يومياً، في حين زادت الشحنات إلى كوريا الجنوبية إلى نحو أربعة أضعاف لتصل إلى 141 ألف برميل يومياً. وأظهرت البيانات أن كل الصادرات كانت منتجة محلياً، وتُنشر بيانات التجارة الخارجية لمكتب تعداد الولايات المتحدة قبل أسابيع من الأرقام الشهرية لإدارة معلومات الطاقة التي تتابعها الأسواق عن كثب، والتي ستصدر في نهاية الشهر الحالي. وفي تقرير آخر نشرته شركة «بيكر هيوز» للخدمات النفطية يوم الجمعة أيضاً، كشفت الشركة أن شركات الطاقة الأميركية خفضت الأسبوع الماضي عدد الحفارات النفطية قيد التشغيل، وهو أول خفض أسبوعي في ثلاثة أسابيع، حتى رغم صعود أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ ربيع 2015، بحسب «رويتزر».

وقالت «بيكر هيوز» في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن شركات الحفر النفطية أوقفت تشغيل 5 حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في الخامس من يناير (كانون الثاني)، لينخفض إجمالي عدد الحفارات العاملة إلى 742.

وفي الأسبوعين السابقين، أبقت شركات الحفر عدد الحفارات مستقرًا. وإجمالي عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلاً، أعلى كثيراً عن مستواه قبل عام عندما بلغ 529 حفاراً فقط. وزادت شركات الطاقة خططها للإنفاق في 2017 مع بدء أسعار الخام بالتعافي من هبوط حاد استمر عامين.

ووفقاً لتقرير «بيكر هيوز»، بلغ إجمالي عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي النشطة 924 حفاراً في الخامس من يناير. ومعظم هذه الحفارات تنتج النفط والغاز كليهما. وشمالاً، أظهرت بيانات من هيئة الإحصاءات الكندية يوم الجمعة أن صادرات كندا من النفط الخام انخفضت 2.4 في المائة على أساس شهري في نوفمبر، إلى 3.28 مليون برميل يومياً، متأثرة بهبوط في الشحنات إلى الولايات المتحدة.

وجاء الانخفاض البالغ 80 ألف برميل يومياً في الصادرات إلى أكبر مشتر للنفط الكندي في الشهر نفسه الذي أغلق فيه خط أنابيب كيستون، الذي ينقل الخام من منطقة الرمال النفطية في ألبرتا

إلى مصافي نفطية في الولايات المتحدة، في أعقاب تسرب في منطقة ريفية في ساوث داكوتا. وأظهرت البيانات أيضاً أن كندا صدرت 3.26 مليون برميل يومياً إلى الولايات المتحدة في نوفمبر، انخفاضاً من 3.34 مليون برميل يومياً في أكتوبر. وصدرت أيضاً 22 ألفاً و500 برميل يومياً إلى المملكة المتحدة.

وفي الوقت ذاته ارتفعت الواردات الكندية من النفط الخام من الولايات المتحدة بمقدار 127 ألف برميل إلى 413 ألف برميل يومياً، بينما قفز إجمالي الواردات 51 ألف برميل إلى 635 ألف برميل يومياً. واستوردت كندا أيضاً كميات من النفط الخام من السعودية ونيجيريا والنرويج في نوفمبر.

### ➤ الشرق – الاثنين 08.01.2018

- نقابة موزعي قوارير الغاز: تم سحب 1.35 مليون قارورة سيئة من الأسواق
- النفط يهبط من أعلى مستوى منذ 2015 وسط شكوك بشأن صعوده

### التفاصيل:

**نقابة موزعي قوارير الغاز: تم سحب 1.35 مليون قارورة سيئة من الأسواق**  
أعلن نقيب موزعي قوارير الغاز «جملة ومفروق» ومتفرقاتها جان حاتم أن «مدفأة الغاز هي التي أضرت الغرفة في منطقة الزيدانية، وليست قارورة الغاز بحسب المديرية العامة للدفاع المدني». وذكر بأنه «تم سحب مليون و350 ألف قارورة غاز من الأسواق كانت في حالة سيئة»، معلناً أن «النقابة تقوم بالتعاون مع وزارة الطاقة بسحب قوارير الغاز غير الصالحة»، مطالباً بالإسراع في هذه العملية، «علماً أن حوادث قوارير الغاز انخفضت جداً وتكاد تكون معدومة». وأكد رداً على سؤال، أن النقابة تقوم بالتعاون مع وزارة الطاقة، بدورات تدريبية للسائقين والمعاونين الذين يحملون في سياراتهم قوارير الغاز، إضافة إلى دورات من الدفاع المدني حيث تم تخريج 25 شخصاً في هذه الدورات، وتأهيل سيارات الغاز بمواصفات مدروسة.

وتحدث حاتم عن الإرشادات المطلوبة وهي:  
أولاً- التأكد من صلاحية قارورة الغاز وسلامتها قبل التبديل وبعد فحصها عن طريق الشم أو رغبة الصابون وليس باستخدام الكبريت. ثانياً- عند شم رائحة الغاز يعني هناك تسرباً: - يجب إقفال القارورة فوراً. - وضعها في الهواء الطلق. - الاتصال بموزع النقابة. ثالثاً- عند استعمال مدفأة الغاز دعوا الهواء النقي يدخل إلى الغرفة بمعدل ثلاث دقائق كل ساعة. رابعاً- عدم ترك المدفأة مشتعلة عند النوم وإقفال القارورة. خامساً- عدم قلب قارورة الغاز لوجود ترسيبات وأوساخ في داخلها. وذلك حفاظاً على الساعة (المنظم) ولتجنب رائحة زيت الغاز. سادساً- عدم وضع مواد قابلة للاشتعال من أكياس نيلون، أوراق.. بالقرب من قارورة الغاز خوفاً من نشوب الحريق. سابعاً- عدم إشعال عود الثقاب قبل فتح الفرن وإشعاله. ثامناً- إطفاء النار في القازان أو رأس غاز الغلي قبل الدخول للاستحمام لأن اشتعال الغاز داخل المكان المقفل يحرق كمية الأوكسجين الموجود في الهواء والضرورية للتنفس، ذلك أن فقدان الأوكسجين أو نقصه يسببان الاختناق ومن ثم الوفاة. تاسعاً- عدم استعمال المنظم (الساعة) والنريج والقارورة غير القانونيين، والتأكد من «رونال» الساعة عند التركيب. عاشراً- عدم تعريض قارورة الغاز لأشعة الشمس مباشرة لأنه يوجد في الأسواق قوارير مضى عليها أكثر من ثلاثين سنة تكون عديمة السماكة، وتكون معرضة بسهولة لتمدد السائل في داخلها ما يؤدي إلى انفجارها. احد عشر- عدم الدخول إلى مكان مقفل مليء برائحة الغاز، عليكم عدم إضاءة النور الكهربائي لأن النور يولد شرارة تسبب الانفجار والحريق، لذلك

عليكم فوراً فتح النوافذ والأبواب والتأكد من تسرب الرائحة إلى الخارج. اثنا عشر- اعتمدوا دائماً على وكيل توزيع الغاز المختص والمتفرغ لأنه يعمل لحماية الأسرة.

### **النفط يهبط من أعلى مستوى منذ 2015 وسط شكوك بشأن صعوده**

هبطت أسعار النفط امس مبتعدة عن أعلى مستوى منذ عام 2015 حيث قوضت زيادة الإنتاج الأميركي ارتفاعاً نسبته عشرة بالمئة عن المستويات المتدنية التي جرى تسجيلها في كانون الأول بفعل تقلص الإمدادات والتوترات السياسية في إيران. وسجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 61.95 دولاراً للبرميل بانخفاض قدره ستة سنتات عن سعر التسوية السابقة، لكنه ما زال بالقرب من مستوى 62.21 دولاراً المرتفع الذي سجله في الجلسة السابقة، وهو الأعلى منذ أيار 2015. وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 67.99 دولاراً للبرميل بانخفاض قدره ثمانية سنتات دون سعر التسوية السابقة، لكنه ما زال ليس بعيداً عن مستوى الذروة البالغ 68.27 دولاراً والذي سجله في اليوم السابق، وهو أيضاً الأعلى منذ أيار 2015. من المتوقع فيه أن يكسر الإنتاج الأميركي حاجز عشرة ملايين برميل يومياً.

### **➤ الحياة – الاثنين 08.01.2018**

- النفط يستقر قرب أعلى مستوى في ثلاث سنوات
- العراق يبدأ تصدير خام كركوك لإيران هذا الشهر

### **التفاصيل:**

### **النفط يستقر قرب أعلى مستوى في ثلاث سنوات**

استقرت أسعار النفط اليوم (الاثنين)، وتماسكت عند مستوى أقل قليلاً من أعلى مستوى في حوالى ثلاث سنوات الذي سجلته الأسبوع الماضي، مدعومة بتراجع طفيف في عدد منصات الحفر الأميركية.

وسجل خام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي في العقود الآجلة 61.50 دولار للبرميل بحلول الساعة 08:00 بتوقيت غرينيتش، بزيادة ستة سنتات عن سعر التسوية السابقة. وبلغ الخام الأسبوع الماضي 62.21 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ أيار (مايو) 2015. وسجل مزيج «برنت» الخام في العقود الآجلة 67.66 دولاراً للبرميل، بزيادة أربعة سنتات عن سعر آخر إغلاق. وسجل «برنت» 68.27 دولار للبرميل الأسبوع الماضي، وهو الأعلى منذ أيار 2015. وقال متعاملون إن المكاسب ترجع إلى انخفاض طفيف في عدد منصات الحفر بالولايات المتحدة، إذ نزلت بواقع خمسة حفارات في الأسبوع المنتهي في الخامس من كانون الثاني (يناير) الجاري إلى 742 حفاراً، بحسب بيانات شركة «بيكر هيوز» للخدمات النفطية.

وعلى رغم ذلك، من المتوقع أن يتخطى الإنتاج الأميركي عشرة ملايين برميل يومياً قريباً جداً، بفضل زيادة إنتاج شركات التنقيب عن النفط الصخري.

### العراق يبدأ تصدير خام كركوك لإيران هذا الشهر

بدأ العراق تصدير النفط من حقول كركوك الشمالية إلى إيران قبل نهاية الشهر الجاري، وفقاً لما أكده وزير النفط العراقي جبار اللعبي للصحافيين أمس. وقال: «سيُنقل نحو 30 ألف برميل يومياً من الخام في الشاحنات إلى مصفاة «كرمانشاه» الإيرانية عند بدء التصدير». يأتي نقل الخام في الشاحنات إلى إيران ضمن اتفاق مبادلة أعلنه البلدان الشهر الماضي، للسماح باستئناف صادرات الخام من كركوك. واتفق العراق وإيران على مبادلة ما يصل إلى 60 ألف برميل يومياً من الخام المنتج من كركوك، بنفط إيراني للتسليم في جنوب العراق. وتوقفت مبيعات خام كركوك منذ استعادت القوات العراقية السيطرة على الحقول من الأكراد في تشرين الأول (أكتوبر).

وكانت القوات الكردية سيطرت على كركوك في 2014، عندما انهار الجيش العراقي في مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» وذلك في خطوة حالت دون سيطرة المسلحين على حقول النفط في المنطقة.

ويخطط العراق وإيران أيضاً لبناء خط أنابيب لنقل النفط من كركوك، من دون الحاجة إلى نقله في الشاحنات وفقاً لما أعلنه اللعبي الشهر الماضي. وقد يحل خط الأنابيب المزمع، مكان خط التصدير الحالي من كركوك عبر تركيا والبحر المتوسط. إلى ذلك، تدرس شركة «سوناطراك» الجزائرية الحكومية للطاقة استثمارات محتملة في مشاريع للتنقيب عن النفط ومشاريع للغاز الطبيعي في العراق، بحسب بيان صادر عن وزارة النفط العراقية أمس. ونقل البيان تعليقات من اللعبي ووزير الطاقة الجزائري مصطفى قيطوني، في سياق منفصل، أكدت «المؤسسة الوطنية للنفط الليبية» فوزها في قضيتي تحكيم دولي ضد مشغل مصفاة «رأس لانوف» البالغة طاقتها 220 ألف برميل يومياً، ودعت لإعادة تشغيل المصفاة في أقرب فرصة ممكنة.

وأضافت المؤسسة في بيان أن «القضيتين اللتين ترجعان إلى عام 2013، بتتّهما غرفة التجارة الدولية في باريس»، لافتة إلى أن «إحدى القضيتين رفعتها الشركة الليبية الإماراتية لتكرير النفط (ليركو) التي تملك المصفاة وتديرها، وتُت في الخامس من كانون الثاني (يناير)». ولفتت إلى أنها «حصلت على حكم بنحو 116 مليون دولار زائد الفوائد». أما القضية الثانية، فأقامتها «تراستا» المملوكة لمجموعة «الغريز» الإماراتية، ودفع حكم صادر في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي «تراستا» إلى سحب دعاواها. و «ليركو» مشروع مشترك بين المؤسسة و «تراستا».

ونقل بيان المؤسسة الوطنية للنفط عن رئيسها مصطفى صنع الله قوله، إن «المؤسسة ستعكف منذ الآن على اتخاذ ما يلزم من إجراءات تكفل تنفيذ حكم التحكيم النهائي، وإعادة تشغيل المصفاة في أقرب وقت ممكن»، طالباً من شركتي «تراستا» و «ليركو» الإذعان في شكل كامل لتنفيذ التزاماتهم التعاقدية.

### ➤ صحيفة الاقتصادية – الاثنين 08.01.2018

• النفط يستقر قرب أعلى مستوى في نحو 3 سنوات بدعم انخفاض الحفارات الأمريكية

- 3شروط للحفاظ على انتعاش أسعار النفط .. أبرزها ضبط الإنتاج الأمريكي
- ليبيا تفوز بقضيتي تحكيم ضد مشغل مصفاة رأس لانوف
- الشرق الأوسط يستحوذ على 30 % من إعانات النفط والغاز عالميا
- 3شروط للحفاظ على انتعاش أسعار النفط .. أبرزها ضبط الإنتاج الأمريكي

## التفاصيل:

**النفط يستقر قرب أعلى مستوى في نحو 3 سنوات بدعم انخفاض الحفارات الأمريكية**  
استقرت أسعار النفط اليوم الاثنين وتماسكت عند مستوى أقل قليلا من أعلى مستوى في نحو ثلاث سنوات الذي سجلته الأسبوع الماضي، مدعومة بتراجع طفيف في عدد منصات الحفر الأمريكية.

وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة 61.50 دولار للبرميل بحلول الساعة 0800 بتوقيت جرينتش، بزيادة ستة سنتات عن سعر التسوية السابقة. وبلغ الخام الأسبوع الماضي 62.21 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ مايو أيار 2015. وسجل مزيج برنت الخام في العقود الآجلة 67.66 دولارا للبرميل بزيادة أربعة سنتات عن سعر آخر إغلاق. وسجل برنت 68.27 دولار للبرميل الأسبوع الماضي وهو الأعلى منذ مايو أيار 2015. وقال متعاملون إن المكاسب ترجع إلى انخفاض طفيف في عدد منصات الحفر بالولايات المتحدة إذ نزلت بواقع خمسة حفارات في الأسبوع المنتهي في الخامس من يناير كانون الثاني إلى 742 حفارا بحسب بيانات شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية. وبالرغم من ذلك، من المتوقع أن يتخطى الإنتاج الأمريكي عشرة ملايين برميل يوميا قريبا جدا بفضل زيادة إنتاج شركات التنقيب عن النفط الصخري. وروسيا والسعودية هما الدولتان الوحيدتان اللتان يتجاوز إنتاجهما هذا المستوى.

### **3شروط للحفاظ على انتعاش أسعار النفط .. أبرزها ضبط الإنتاج الأمريكي**

أكد تقرير "ريچ زون" الدولي المعني بأنشطة الحفر والمخزونات النفطية أن الحفاظ على انتعاش أسعار النفط في الوقت الحالي يتطلب ثلاثة شروط مهمة، أولها ضرورة التوصل إلى درجة معينة من ضبط إمدادات المنتجين الأمريكيين، وثانيها ضمان استمرار انضباط "أوبك" والمستقلين في خفض الإنتاج بنسب التزام مرتفعة، وثالثها تحقق النمو القوي في الطلب العالمي على النفط الخام.

وأوضح التقرير الدولي أن انقطاع إمدادات النفط في بعض الدول خلال الربع الرابع من العام الماضي أدى إلى زيادة المخاوف من المخاطر الجيوسياسية، ما قاد إلى ارتفاع الأسعار بنحو أكثر من 11 دولارا للبرميل بالنسبة إلى خام غرب تكساس الوسيط و17 دولارا للبرميل بالنسبة إلى خام برنت وذلك مقارنة بمستوى الأسعار في آب (أغسطس) الماضي.

ولفت التقرير إلى ارتفاع المعروض من خارج "أوبك" بمقدار 390 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في الربع الأخير من العام الماضي أي بزيادة قدرها 2.28 مليون برميل يوميا خلال العام الماضي، منوها بأنه من المرجح أن يتسارع نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة في الربع الثاني من العام الحالي مع زيادة المعروض من كندا والبرازيل.

وأشار التقرير إلى استمرار النمو القوي في الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بنحو 1.4 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام الماضي، ومن المتوقع حدوث تراجع موسمي في الربع الأول من عام 2018 فيما ترجح أحدث التقديرات زيادة سنوية في الطلب العالمي بمقدار 1.70 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام الحالي.



وأضاف التقرير أنه "من المرجح أن تستمر مخزونات النفط الفائضة في التراجع خلال عام 2018 لتسجل 108 ملايين برميل يوميا في الربع الأخير من العام الحالي"، وذلك استنادا إلى تقديرات منظمة "أوبك"، ولا يزال هذا المعدل أعلى من متوسط السنوات الخمس.

ورجح التقرير أن تستمر تأثيرات المخاطر الجيوسياسية على السوق في الأشهر المقبلة، ما يوفر الدعم لأسعار النفط، متوقعا أن يبلغ متوسط خام غرب تكساس الوسيط 57 دولارا للبرميل في عام 2018 في حين يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 62 دولارا للبرميل في 2018.

وأفاد التقرير أن "أوبك" تركز جهودها بفعالية لاستعادة توازن السوق وتعطي اهتماما واسعا من أجل القضاء على الفائض في مخزونات منظمة التعاون والتنمية وهو ما من شأنه إبقاء الأسعار عند مستوى 60-65 دولارا للبرميل، لافتا إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تمثل 48 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط.

وبحسب التقرير فإن منظمة "أوبك" تحرز تقدما مستمرا في علاج فائض المخزونات، إلا أن البيانات الحالية تشير إلى زيادة فائض المخزونات بمقدار ستة ملايين برميل في الربع الأول من العام الحالي بسبب انخفاض الطلب الموسمي .

ويؤكد التقرير أن نمو الطلب العالمي على النفط سيظل قويا، لافتا إلى أنه منذ عام 2015 نما الطلب العالمي على النفط بنحو خمسة ملايين برميل يوميا أي ضعف سرعة السنوات الثلاث السابقة مدعوما بنمو اقتصادي عالمي قوي.

ولفت التقرير إلى أن آخر تقديرات لوكالة الطاقة الدولية تتوقع انخفاض الطلب الموسمي بمقدار 300 ألف برميل يوميا في الربع الأول من عام 2018 إلا أنه سينمو بنهاية العام بنحو 1.50 مليون برميل يوميا بقيادة الصين والهند وإفريقيا.

في سياق متصل، توقع محللون نفطيون أن تشهد أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الحالي تقلبات سعرية بسبب زيادات الإنتاج الأمريكي التي تضغط على نمو الأسعار، فيما يعزز نمو الأسعار جهود "أوبك" في ضبط المعروض النفطي وبعض العوامل الجيوسياسية وأهمها وأكثرها تأثيرا الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة في إيران.

وفي هذا الإطار، يقول لـ "الاقتصادية"، الدكتور أمبرجيو فاسولي مدير مركز دراسات الطاقة في مدينة لوزان السويسرية، "إن أسعار الخام مرشحة لتقلبات في الفترة المقبلة بسبب زيادات الإنتاج الأمريكي الواسعة وبدء فترة الضعف الموسمي لمستويات الطلب على النفط".

وأضاف فاسولي أنه "في المقابل هناك عوامل تعزز صعود الأسعار، منها الأزمة في إيران وانقطاعات الإنتاج في ليبيا إلى جانب التراجع المتواصل في مستويات المخزونات النفطية".

من ناحيته، أوضح لـ "الاقتصادية"، ماركوس كروج كبير محللي شركة "آي كينترو" لأبحاث النفط والغاز، أن "أوبك" تواجه تحديات الحفاظ على مستويات خفض الإنتاج ثابتة في العام الجديد في ضوء سعي بعض الدول إلى زيادة طاقتها الإنتاجية مثل العراق، وفي المقابل انخفاض إنتاج دول أخرى بشكل حاد وواسع بسبب الأزمة الاقتصادية مثل فنزويلا.

وأشار كروج إلى أن التقارير الدولية تؤكد أن إنتاج دول "أوبك" في عام 2018 سيظل بالقرب من مستويات تشرين الثاني (نوفمبر) على الرغم من توقعات الانخفاض الحاد والمطردي في إمدادات فنزويلا، لافتا إلى أن الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد تعجل بانخفاض الإنتاج الذي من المرجح أن يستمر عام 2019 وما بعده.

من جانبه، يرى ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن جهود "أوبك" والمستقلين نجحت على نحو واسع في رفع أسعار النفط، وهذه الجهود ستستمر في العام الجديد مشيرا إلى أن النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة هو أكبر مستفيد بعد أن عاد بالفعل إلى مستويات مريحة في الإنتاج مرة أخرى بعد سنوات من الجمود والتعطل .

وأضاف لـ "الاقتصادية"، أن "المنتجين التقليديين قاموا بتغيير سياسات الإنتاج في توقيت دقيق بهدف إنعاش الاستثمار وعلاج اختلالات السوق واستعادة التوازن المفقود"، لافتا إلى أن منظمة "أوبك" وشركاءها المستقلين لو كانوا قد تمسكوا بزيادة الإنتاج ودعم الأسعار المنخفضة لمدة عام واحد آخر لكانت صناعة النفط الصخري الأمريكي قد تعرضت لضربة مؤلمة تحول دون تعافيتها مرة

أخرى". وكانت أسعار النفط قد مالت إلى الانخفاض في نهاية الأسبوع الماضي وذلك من أعلى المستويات القياسية منذ 2015 فيما تتوقع السوق ترنح الأسعار بسبب بدء فترة ضعف الطلب الموسمي بسبب صيانة المصافي في الولايات المتحدة. وبحسب "رويترز"، فقد أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة 45 سنتا، أو ما يعادل 0.7 في المائة، لتبلغ عند التسوية 67.62 دولار للبرميل بعد أن كانت قد سجلت في الجلسة السابقة أعلى سعر منذ أيار (مايو) 2015 عند 68.27 دولار. وهبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 57 سنتا، أو 0.92 في المائة، إلى 61.44 دولار للبرميل، وفي الجلسة السابقة سجل الخام الأمريكي 62.21 دولار وهو أقوى سعر منذ أيار (مايو) 2015. وقال تجار "إن تزايد إنتاج النفط الأمريكي وتراجع الطلب على المنتجات المكررة كان له تأثير سلبي في الأسواق"، مشيرين إلى أن التوترات السياسية في إيران، ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، دفعت الأسعار إلى الارتفاع. ومن المتوقع أن يكسر الإنتاج الأمريكي حاجز عشرة ملايين برميل يوميا، وهو مستوى قريب من مستويات إنتاج كل من روسيا والسعودية، وهو ما يثير شكوكا حول استمرارية صعود الأسعار، بحسب محللين. وخفضت شركات الطاقة الأمريكية في الأسبوع المنصرم عدد الحفارات النفطية قيد التشغيل، وهو أول خفض أسبوعي في ثلاثة أسابيع، حتى رغم صعود أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ ربيع 2015. وقالت شركة بيكر هيويز لخدمات الطاقة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة، "إن شركات الحفر النفطية أوقفت تشغيل خمسة حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في الخامس من كانون الثاني (يناير) لينخفض إجمالي عدد الحفارات العاملة إلى 742". وفي الأسبوعين السابقين أوقت شركات الحفر عدد الحفارات مستقرا، وإجمالي عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، أعلى كثيرا عن مستواه قبل عام عندما بلغ 529 حفارا فقط. وزادت شركات الطاقة خططها للإنفاق في 2017 مع بدء أسعار الخام في التعافي من هبوط حاد استمر عامين. ووفقا لتقرير "بيكر هيويز"، بلغ إجمالي عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي النشطة 924 حفارا في الخامس من كانون الثاني (يناير)، ومعظم هذه الحفارات تنتج النفط والغاز كليهما.

### **ليبيا تفوز بقضيتي تحكيم ضد مشغل مصفاة رأس لانوف**

قالت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية إنها فازت في قضيتي تحكيم دولي ضد مشغل مصفاة رأس لانوف البالغة طاقتها 220 ألف برميل يوميا ودعت لإعادة تشغيل المصفاة في أقرب فرصة ممكنة. وبحسب "رويترز"، فقد ذكرت المؤسسة في بيان أمس أن القضيتين اللتين ترجعان لعام 2013 قد جرى البت فيهما من جانب غرفة التجارة الدولية بباريس. وأفادت المؤسسة أن إحدى القضيتين رفعتها الشركة الليبية الإماراتية لتكرير النفط "ليركو" التي تملك وتدير المصفاة وجرى البت فيها في الخامس من كانون الثاني (يناير)، وقد حصلت على حكم بنحو 116 مليون دولار زائد الفوائد. وبموجب حكمها النهائي، رفضت غرفة التجارة الدولية في باريس طلبات التعويض كافة التي تقدمت بها شركة ليركو ضد المؤسسة التي بلغ إجماليها 812 مليون دولار، بينما حكمت ذات الهيئة لمصلحة المؤسسة بمبلغ يقارب 116 مليون دولار، مضافا إليه الفوائد، وذلك استجابة لطلبات المقابلة التي كانت المؤسسة قد تقدمت بها في هذه القضية.

والقضية الثانية أقامتها "تراستا" المملوكة لمجموعة الغرير الإماراتية ودفع حكم صادر في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي "تراستا" إلى سحب دعاواها، و"ليركو" مشروع مشترك بين المؤسسة و"تراستا".

ونقل بيان للمؤسسة الوطنية للنفط عن رئيسها مصطفى صنع الله قوله: "منذ الآن ستعكف المؤسسة على اتخاذ ما يلزم من تصرفات وإجراءات تكفل تنفيذ حكم التحكيم النهائي.. وإعادة تشغيل المصفاة في أقرب وقت ممكن. ونطلب من شركتي تراستا وليركو الإذعان بشكل كامل لتنفيذ التزاماتهم التعاقدية."

وبشكل هذان الحكمان انتصارا للمؤسسة، ويعكسان وبشكل واضح قوة الحجج والأسانيد التي تمحور حولها دفاع المؤسسة سواء لدحض طلبات الخصوم أو لتعزيز طلباتها المقابلة. يشار إلى أنه لو كانت المؤسسة قد خسرت هذه القضايا واستمرت العلاقة التعاقدية على الأسس التي طالب بها الخصوم ولمدة التعاقد المتفق عليها في عقد التوريد بالنفط الخام فإن الخسائر التي ستكبدها المؤسسة ستكون أكثر من عشرة مليارات دولار.

### **الشرق الأوسط يستحوذ على 30 % من إعانات النفط والغاز عالميا**

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على أكبر حصة من إجمالي الدعم والإعانات المقدمة لموارد الطاقة التقليدية "النفط والغاز" التي تبلغ نحو 30 في المائة من الإجمالي العالمي للإعانات، وفقا لتقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية. وأشار التقرير إلى أن القيمة المقدرة لهذه الإعانات قد انخفضت بشكل حاد من نحو 120 مليار دولار في عام 2015 إلى 80 مليار دولار في 2016. واعتبر تقرير الوكالة الدولية أن الحصول على أسعار الطاقة العادلة أمر بالغ الأهمية لصنع السياسات الاقتصادية السليمة، لافتا إلى أنه بسبب دعم الحكومات أسعار الطاقة فإن المستهلكين - في عديد من الدول - يدفعون غالبا أقل بكثير من القيمة السوقية الحقيقية للطاقة، لافتا إلى أن سعر الطاقة من شأنه أن يكون واقعيًا وعادلا ويعكس التكلفة البيئية والاجتماعية الكاملة للطاقة.

وبحسب التقرير فإن انخفاض قيمة الدعم العالمي لاستهلاك الوقود الأحفوري بنسبة 15 في المائة إلى 260 مليار دولار في عام 2016 يعتبر أدنى مستوى منذ أن بدأت وكالة الطاقة الدولية تتبع هذه الإعانات في توقعات الطاقة العالمية قبل عشر سنوات. وأظهر التقرير العالمي الجديد لعام 2017 أن أكبر حصة من الإعانات العالمية التي استفاد منها مستهلكو الوقود الأحفوري كانت بهدف جعل أسعار الكهرباء منخفضة بشكل واقعي وتم توجيهه 41 في المائة من الإجمالي العالمي للدعم للنفط 40 في المائة للغاز الطبيعي. وأضاف التقرير أنه "في حين إن الدعم المتعلق باستهلاك الوقود الأحفوري من المرجح أن ينخفض بشكل واسع إلا أنه لا يزال أعلى بكثير من الدعم الحكومي المقدر للطاقة المتجددة، فقد بلغت الإعانات المخصصة للطاقة المتجددة في توليد الطاقة 140 مليار دولار في عام 2016". ويرى التقرير أنه ربما تكون هناك أسباب وجيهة للحكومات لجعل الطاقة من خلال الدعم أقل تكلفة خاصة بالنسبة إلى الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، مشيرا إلى أن عديدا من الإعانات غير مستهدفة بشكل جيد وتذهب إلى غير مستحقيها ما يفيد بشكل غير متناسب القطاعات الأكثر ثراء من السكان التي تستهلك الوقود المدعوم على نحو واسع". ولفت التقرير إلى أن تأثير معظم الإعانات من الناحية العملية يتضمن تشجيع المستهلكين على إهدار الطاقة ما يزيد من الضغط على نظم الطاقة والبيئة، وغالبا ما يجهد ميزانيات الحكومة. وذكر التقرير أن مثل هذه الإعانات تشكل عائقا أمام الطريق نحو مستقبل أنظف وأكثر كفاءة للطاقة، منوها بأن هذا هو السبب في أن وكالة الطاقة الدولية لا تزال تعتبر مؤيدا قويا للجهود

الدولية الرامية إلى رفع دعم الطاقة. في سياق آخر، أكدت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أن عملية التحول التدريجي في أسواق النفط تتم حاليا بنجاح حيث كانت السوق قبل فترة وجيزة تتسم بالفائض الشديد في المعروض والمنافسة غير الصحية ومنها حرق الأسعار إلى جانب ضعف الأسعار لفترة طويلة وحدوث تقلبات سعرية مستمرة بينما تتسم سوق النفط حاليا بأنها سوق أكثر توازنا، وهناك جهود ملموسة فيما يتعلق بتحفيز النمو الاقتصادي، وأكثر وأهم من ذلك أن الاستثمار في صناعة النفط ينتعش وهو الأمر الذي يعتبر المفتاح من أجل تحقيق النمو في المستقبل. وشدد تقرير حديث للمنظمة الدولية - نقلا عن عصام المرزوق وزير النفط والمياه في الكويت ورئيس اللجنة الوزارية الخماسية المعنية بمراقبة خفض الإنتاج - أن التعاون بين مجموعة الـ 24 منتجا سيبقى على نحو وثيق وفعال وسيستوطن العمل معا من أجل بلوغ مرحلة الأسواق المستقرة والأمنة، منوها بأنه تجري حاليا عملية تحويل هذا التعاون المثالي بين دول "أوبك" والدول من خارج "أوبك" إلى شكل مؤسسي يعزز التعاون طويل الأجل. وذكر التقرير الدولي أن الاقتصاد العالمي يحتاج مرحلة انتعاش سلس تبعث على التفاؤل أيضا بمستقبل سوق الطاقة، لافتا إلى أن الطلب على النفط ينمو أكثر مما كان متوقعا في السابق وبالتالي فإن السوق على الطريق الصحيحة نحو إعادة التوازن، مشيرا إلى أن المنتجين في "أوبك" واثقون تماما بأن ذلك سيحدث قريبا وفقا لخريطة الطريق الاستراتيجية التي وضعها المنتجون من خلال "إعلان التعاون" الذي وقعت عليه 24 دولة منتجة للنفط في "أوبك" وخارجها. وذكر تقرير المنظمة الدولية نقلا عن المرزوق أن جانبا مهما من النجاح الذي تحقق يرجع إلى روح التفاهم والتقارب بين الدول الخمس الأعضاء في اللجنة خاصة التنسيق مع الرئيس المشارك وهو وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك وبقية الأعضاء وهم وزراء الطاقة في دول الجزائر وفنزويلا وسلطنة عمان.

وبحسب التقرير فقد رصدت اللجنة نجاحات متتالية في مستوى المطابقة بخفض الإنتاج الذي تجاوز 120 في المائة أخيرا، كما تراجع مستوى فائض المخزونات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 100 مليون برميل، وفقا لأحدث بيانات المتابعة في منظمة "أوبك". واعتبر التقرير الدولي أن "إعلان التعاون" بين المنتجين في "أوبك" وخارجها كان أمرا حيويا وضروريا لضمان صحة وتعافي السوق سواء على المدى المتوسط أو على المدى طويل الأجل، مشيرا إلى أن الإعلان سيؤدي إلى تنامي الأسعار إلى مستويات من الازدهار المستدام في السوق. ولفت التقرير إلى أنه دون "إعلان التعاون" بين 24 دولة منتجة كانت سوق النفط والاقتصاد العالمي سيكونان في وضع مختلف بشكل جذري، مشيرا إلى أن الوضع السلبي في السوق في عامي 2015 و2016 لا يزال حيا في ذاكرة جميع المعنيين بالسوق، حيث اتسمت الأوضاع في تلك الفترة بعدم اليقين الشديد والمنافسة التي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسعار علاوة على التراجعات الحادة في مستوى الاستثمارات النفطية، وذلك في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إليها في تعزيز صناعة النفط.

وأضاف التقرير أن "المنتجين عايشوا فترات صعبة عندما هوت أسعار النفط الخام إلى أقل من 30 دولارا للبرميل واستمر ذلك لفترة كبيرة، وكانت التداعيات موجهة والأثر كبيرا في الحكومات والاقتصادات في أغلب دول الإنتاج."

ونوه تقرير "أوبك" بأن "إعلان التعاون" لم يكن له بديل، وبوضوح شديد فقد ساعد الإعلان على توفير بيئة سوق أكثر استقرارا، لافتا إلى أن المنتجين بدأوا أخيرا فقط في جني الثمار وأن التعاون لم ينعكس فقط في ارتفاع أسعار النفط، لكن أيضا بشكل أكثر وضوحا في انتشار المشاعر الإيجابية بين اللاعبين الرئيسيين في السوق.

وشدد التقرير الدولي على أن العام الجديد 2018 هو دون شك عام استعادة التوازن في السوق النفطية، لافتا إلى أن الأمر موضع ثقة تامة - بحسب تأكيدات وزير النفط الكويتي - مشيرا إلى أن الأمر يمكن اعتباره مجرد مسألة وقت وأن ما تحتاج إليه سوق النفط الخام في هذه المرحلة الدقيقة هو التمسك بمزيد من الصبر والمثابرة وتعزيز وتقوية الإجراءات التي تتخذها الدول المنتجة

المشاركة في "إعلان التعاون". وأضاف التقرير أنه "يمكن القول بثقة إن السوق حاليا تسير على قدم وساق وهي على الطريق الصحيح للوصول إلى استعادة التوازن المنشود في سوق النفط الخام على الرغم من أن المنتجين ما زالوا يحتاجون إلى مزيد من العمل المشترك الفعال". وأشار التقرير إلى أن "أوبك" لديها حاليا رؤية أكثر صحة لمستوى الطلب على النفط الخام في العام الحالي 2018 لافتا إلى أن هذه الرؤية مدعومة بتوقعات النمو الاقتصادي الآخذ في الصعود المستمر مع استمرار عملية الانضباط في تقييد مستوى إنتاج النفط الخام، معتبرا أن هناك الآن حالة من الثقة الواسعة بأننا سنشهد توازنا أكبر في السوق النفطية في العام الحالي. من ناحية أخرى، تراجعت أسعار النفط في ختام الأسبوع الماضي عن أعلى مستوياتها منذ ربيع 2015 حيث قوضت زيادة كبيرة في الإنتاج الأمريكي زيادة بلغت 10 في المائة من المستويات المتدنية المسجلة في كانون الأول (ديسمبر) بفعل تقلص الإمدادات والتوترات السياسية في إيران.

وبحسب "رويترز"، فقد أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة 45 سنتا، أو ما يعادل 0.7 في المائة، لتبلغ عند التسوية 67.62 دولار للبرميل بعد أن كانت قد سجلت في الجلسة السابقة أعلى سعر منذ أيار (مايو) 2015 عند 68.27 دولار. وهبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 57 سنتا، أو 0.92 في المائة، إلى 61.44 دولار للبرميل، وفي الجلسة السابقة سجل الخام الأمريكي 62.21 دولار وهو أقوى سعر منذ أيار (مايو) 2015.

وقال تجار "إن تزايد إنتاج النفط الأمريكي وتراجع الطلب على المنتجات المكررة كان له تأثير سلبي في الأسواق"، مشيرين إلى أن التوترات السياسية في إيران، ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، دفعت الأسعار إلى الارتفاع. ومن المتوقع أن يكسر الإنتاج الأمريكي حاجز عشرة ملايين برميل يوميا، وهو مستوى قريب من مستويات إنتاج كل من روسيا والسعودية، وهو ما يثير شكوكا حول استمرارية صعود الأسعار، بحسب محللين.

وخفضت شركات الطاقة الأمريكية في الأسبوع المنصرم عدد الحفارات النفطية قيد التشغيل، وهو أول خفض أسبوعي في ثلاثة أسابيع، حتى رغم صعود أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ ربيع 2015.

وقالت شركة بيكر هيويز لخدمات الطاقة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة، "إن شركات الحفر النفطية أوقفت تشغيل خمسة حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في الخامس من كانون الثاني (يناير) لينخفض إجمالي عدد الحفارات العاملة إلى 742".

وفي الأسبوعين السابقين أوقفت شركات الحفر عدد الحفارات مستقرا، وإجمالي عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، أعلى كثيرا عن مستواه قبل عام عندما بلغ 529 حفارا فقط. وزادت شركات الطاقة خططها للإنفاق في 2017 مع بدء أسعار الخام في التعافي من هبوط حاد استمر عامين.

ووفقا لتقرير "بيكر هيويز"، بلغ إجمالي عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي النشطة 924 حفارا في الخامس من كانون الثاني (يناير)، ومعظم هذه الحفارات تنتج النفط والغاز كليهما.

### 3 شروط للحفاظ على انتعاش أسعار النفط .. أبرزها ضبط الإنتاج الأمريكي

أكد تقرير "ريچ زون" الدولي المعني بأنشطة الحفر والمخزونات النفطية أن الحفاظ على انتعاش أسعار النفط في الوقت الحالي يتطلب ثلاثة شروط مهمة، أولها ضرورة التوصل إلى درجة معينة

من ضبط إمدادات المنتجين الأمريكيين، وثانيها ضمان استمرار انضباط "أوبك" والمستقلين في خفض الإنتاج بنسب التزام مرتفعة، وثالثها تحقق النمو القوي في الطلب العالمي على النفط الخام.

وأوضح التقرير الدولي أن انقطاع إمدادات النفط في بعض الدول خلال الربع الرابع من العام الماضي أدى إلى زيادة المخاوف من المخاطر الجيوسياسية، ما قاد إلى ارتفاع الأسعار بنحو أكثر من 11 دولارا للبرميل بالنسبة إلى خام غرب تكساس الوسيط و17 دولارا للبرميل بالنسبة إلى خام برنت وذلك مقارنة بمستوى الأسعار في آب (أغسطس) الماضي.

ولفت التقرير إلى ارتفاع المعروض من خارج "أوبك" بمقدار 390 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في الربع الأخير من العام الماضي أي بزيادة قدرها 2.28 مليون برميل يوميا خلال العام الماضي، منوها بأنه من المرجح أن يتسارع نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة في الربع الثاني من العام الحالي مع زيادة المعروض من كندا والبرازيل.

وأشار التقرير إلى استمرار النمو القوي في الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بنحو 1.4 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام الماضي، ومن المتوقع حدوث تراجع موسمي في الربع الأول من عام 2018 فيما ترجح أحدث التقديرات زيادة سنوية في الطلب العالمي بمقدار 1.70 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام الحالي.

وأضاف التقرير أنه "من المرجح أن تستمر مخزونات النفط الفائضة في التراجع خلال عام 2018 لتسجل 108 ملايين برميل يوميا في الربع الأخير من العام الحالي"، وذلك استنادا إلى تقديرات منظمة "أوبك"، ولا يزال هذا المعدل أعلى من متوسط السنوات الخمس.

ورجح التقرير أن تستمر تأثيرات المخاطر الجيوسياسية على السوق في الأشهر المقبلة، ما يوفر الدعم لأسعار النفط، متوقعا أن يبلغ متوسط خام غرب تكساس الوسيط 57 دولارا للبرميل في عام 2018 في حين يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 62 دولارا للبرميل في 2018.

وأفاد التقرير أن "أوبك" تركز جهودها بفعالية لاستعادة توازن السوق وتعطي اهتماما واسعا من أجل القضاء على الفائض في مخزونات منظمة التعاون والتنمية وهو ما من شأنه إبقاء الأسعار عند مستوى 60-65 دولارا للبرميل، لافتا إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تمثل 48 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط.

وبحسب التقرير فإن منظمة "أوبك" تحرز تقدما مستمرا في علاج فائض المخزونات، إلا أن البيانات الحالية تشير إلى زيادة فائض المخزونات بمقدار ستة ملايين برميل في الربع الأول من العام الحالي بسبب انخفاض الطلب الموسمي .

ويؤكد التقرير أن نمو الطلب العالمي على النفط سيظل قويا، لافتا إلى أنه منذ عام 2015 نما الطلب العالمي على النفط بنحو خمسة ملايين برميل يوميا أي ضعف سرعة السنوات الثلاث السابقة مدعوما بنمو اقتصادي عالمي قوي.

ولفت التقرير إلى أن آخر تقديرات وكالة الطاقة الدولية تتوقع انخفاض الطلب الموسمي بمقدار 300 ألف برميل يوميا في الربع الأول من عام 2018 إلا أنه سينمو بنهاية العام بنحو 1.50 مليون برميل يوميا بقيادة الصين والهند وإفريقيا.

في سياق متصل، توقع محللون نفطيون أن تشهد أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الحالي تقلبات سعرية بسبب زيادات الإنتاج الأمريكي التي تضغط على نمو الأسعار، فيما يعزز نمو الأسعار جهود "أوبك" في ضبط المعروض النفطي وبعض العوامل الجيوسياسية وأهمها وأكثرها تأثيرا الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة في إيران.

وفي هذا الإطار، يقول لـ "الاقتصادية"، الدكتور أمبرجيو فاسولي مدير مركز دراسات الطاقة في مدينة لوزان السويسرية، "إن أسعار الخام مرشحة لتقلبات في الفترة المقبلة بسبب زيادات الإنتاج الأمريكي الواسعة وبدء فترة الضعف الموسمي لمستويات الطلب على النفط."

وأضاف فاسولي أنه "في المقابل هناك عوامل تعزز صعود الأسعار، منها الأزمة في إيران وانقطاعات الإنتاج في ليبيا إلى جانب التراجع المتواصل في مستويات المخزونات النفطية." من ناحيته، أوضح لـ "الاقتصادية"، ماركوس كروج كبير محللي شركة "آي كترول" لأبحاث النفط

والغاز، أن "أوبك" تواجه تحديات الحفاظ على مستويات خفض الإنتاج ثابتة في العام الجديد في ضوء سعى بعض الدول إلى زيادة طاقتها الإنتاجية مثل العراق، وفي المقابل انخفاض إنتاج دول أخرى بشكل حاد وواسع بسبب الأزمة الاقتصادية مثل فنزويلا.

وأشار كروج إلى أن التقارير الدولية تؤكد أن إنتاج دول "أوبك" في عام 2018 سيظل بالقرب من مستويات تشرين الثاني (نوفمبر) على الرغم من توقعات الانخفاض الحاد والمطردي في إمدادات فنزويلا، لافتا إلى أن الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد تعجل بانخفاض الإنتاج الذي من المرجح أن يستمر عام 2019 وما بعده.

من جانبه، يرى ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن جهود "أوبك" والمستقلين نجحت على نحو واسع في رفع أسعار النفط، وهذه الجهود ستستمر في العام الجديد مشيرا إلى أن النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة هو أكبر مستفيد بعد أن عاد بالفعل إلى مستويات مريحة في الإنتاج مرة أخرى بعد سنوات من الجمود والتعطل . وأضاف لـ "الاقتصادية"، أن "المنتجين التقليديين قاموا بتغيير سياسات الإنتاج في توقيت دقيق بهدف إنعاش الاستثمار وعلاج اختلالات السوق واستعادة التوازن المفقود"، لافتا إلى أن منظمة "أوبك" وشركاءها المستقلين لو كانوا قد تمسكوا بزيادة الإنتاج ودعم الأسعار المنخفضة لمدة عام واحد آخر لكانت صناعة النفط الصخري الأمريكي قد تعرضت لضربة مؤلمة تحول دون تعافيتها مرة أخرى."

وكانت أسعار النفط قد مالت إلى الانخفاض في نهاية الأسبوع الماضي وذلك من أعلى المستويات القياسية منذ 2015 فيما تتوقع السوق ترنح الأسعار بسبب بدء فترة ضعف الطلب الموسمي بسبب صيانة المصافي في الولايات المتحدة.

وبحسب "رويترز"، فقد أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة 45 سنتا، أو ما يعادل 0.7 في المائة، لتبلغ عند التسوية 67.62 دولار للبرميل بعد أن كانت قد سجلت في الجلسة السابقة أعلى سعر منذ أيار (مايو) 2015 عند 68.27 دولار. وهبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 57 سنتا، أو 0.92 في المائة، إلى 61.44 دولار للبرميل، وفي الجلسة السابقة سجل الخام الأمريكي 62.21 دولار وهو أقوى سعر منذ أيار (مايو) 2015.

وقال تجار "إن تزايد إنتاج النفط الأمريكي وتراجع الطلب على المنتجات المكررة كان له تأثير سلبي في الأسواق"، مشيرين إلى أن التوترات السياسية في إيران، ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، دفعت الأسعار إلى الارتفاع. ومن المتوقع أن يكسر الإنتاج الأمريكي حاجز عشرة ملايين برميل يوميا، وهو مستوى قريب من مستويات إنتاج كل من روسيا والسعودية، وهو ما يثير شكوكا حول استمرارية صعود الأسعار، بحسب محللين.

وخفضت شركات الطاقة الأمريكية في الأسبوع المنصرم عدد الحفارات النفطية قيد التشغيل، وهو أول خفض أسبوعي في ثلاثة أسابيع، حتى رغم صعود أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ ربيع 2015.

وقالت شركة بيكر هبوز لخدمات الطاقة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة، "إن شركات الحفر النفطية أوقفت تشغيل خمسة حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في الخامس من كانون الثاني (يناير) لينخفض إجمالي عدد الحفارات العاملة إلى 742".

وفي الأسبوعين السابقين أوقفت شركات الحفر عدد الحفارات مستقرا، وإجمالي عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، أعلى كثيرا عن مستواه قبل عام عندما بلغ 529 حفارا فقط. وزادت شركات الطاقة خططها للإنفاق في 2017 مع بدء أسعار الخام في التعافي من هبوط حاد استمر عامين.

ووفقا لتقرير "بيكر هبوز"، بلغ إجمالي عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي النشطة 924 حفارا في الخامس من كانون الثاني (يناير)، ومعظم هذه الحفارات تنتج النفط والغاز كليهما.

➤ [L'Orient Le Jour – Lundi 08.01.2018](#)

- Riyad modifie le statut d'Aramco en vue de son introduction en Bourse
- Liban : plus de 1,35 million de bonbonnes de gaz remplacées depuis début 2016

### **Details:**

#### **Riyad modifie le statut d'Aramco en vue de son introduction en Bourse**

L'Arabie saoudite prévoit la cession de moins de 5 % d'Aramco, via une introduction en Bourse au second semestre. Ali Jarekji/Reuters

L'Arabie saoudite a modifié le statut du géant pétrolier public Saudi Aramco, devenu une société par actions en vue de son introduction en Bourse, selon une décision gouvernementale publiée hier au Journal officiel et entrée en vigueur au 1er janvier.

Un conseil d'administration provisoire – une première pour Aramco – sera nommé sur la base des recommandations du ministre du Pétrole, en attendant la mise en place « d'un conseil d'administration conformément aux dispositions statutaires ». Le texte ne précise pas si le conseil d'administration sera élu ou désigné. L'État conservera la propriété de la majeure partie des actions d'Aramco, selon le texte du JO.

L'Arabie saoudite prévoit la cession de moins de 5 % d'Aramco, via une introduction en Bourse au second semestre 2018, dans le cadre d'un plan de restructuration de son économie, trop dépendante de l'or noir. Cette introduction, présentée comme la plus importante de l'histoire, devrait générer d'importants revenus – jusqu'à 100 milliards de dollars – pour l'Arabie saoudite, confrontée à des difficultés économiques en raison de la baisse des cours du brut.

L'Arabie saoudite a accumulé ces quatre dernières années 258 milliards de dollars de déficit budgétaire. Ce dernier devrait atteindre 52 milliards de dollars en 2018, selon les autorités de Riyad.

#### **Liban : plus de 1,35 million de bonbonnes de gaz remplacées depuis début 2016**

Le président du syndicat des distributeurs de bonbonnes de gaz, Jean Hatem, a indiqué à L'Orient-Le Jour qu'environ 1,35 million de bonbonnes de gaz avait été remplacées dans le cadre de l'opération lancée en janvier 2016 pour renouveler le parc libanais, qui compte selon lui 4 millions d'unités jugées défectueuses, confirmant ainsi des informations publiées hier par l'agence al-Markaziya.

L'organisation de cette opération, qui doit s'étendre sur cinq ans, a été confiée par le gouvernement aux distributeurs habituels de ces produits, qui doivent remplacer 60 000 bonbonnes environ par mois. Pour financer cette campagne, le gouvernement a enfin mis le consommateur final à contribution en augmentant d'un dollar le prix des bonbonnes sur le marché.